العوامل المؤثرة في اقتصاديات التعليم

مقال من إعداد- review article

م. حليمة خلف شوكة صالح

Mmhalima66@gmail.com

وزارة التربية/ تربية الرصافة الأولى

الملخص

اهتمت الكثير من الدول بأهمية التعليم واستثماره في مجالات متعددة لتطوير العمل والإنتاج بالمؤسسات المختلفة بغية الاستفادة من النتائج المترتبة من توظيف الخبرات التعليمية وتحديد العوائد والإنتاج ومقارنتها بتكاليف عملية التعليم .

الكلمات المفتاحية: العوامل، اقتصاديات التعليم.

Factors affecting the economics of education

Lect : Halima Khalaf Shouka Saleh Specialization: I-T - History

Ministry of Education / Rusafa First Education

Abstract

Many countries have paid attention to the importance of education and investing it in various fields to develop work and production in various institutions in order to benefit from the results resulting from employing educational expertise, determining returns and production, and comparing them to the costs of the education process.

Keyword: **Factors, affecting, the economics**.

اقتصاديات التعليم Economics of Education

ان اقتصاد التعليم هو احد فروع علم الاقتصاد ويطلق عليه أيضا باقتصاد التربية ويبحث في الجوانب الاقتصادية والإنتاجية للعملية التربوية والتعليمية بما تتضمنه من تعليم وتدريب وإقامة الأنشطة المتعددة لجميع المراحل والمستويات ويهتم هذا الفرع بتكاليف القطاع التعليمي ونتاجاته على المدى القصير والبعيد وبالعلاقة الارتباطية بين النفقات والمنافع على مستوى الافراد ومستوى الاقتصاد القومي للبلد المعني .

ويشير (الحاج،٢٠١٢ : ١١) ان الجانب الاقتصادي للتربية والتعليم يتناول أهمية اعداد الطلبة الذين ينشاؤن في بيئة تمارس المهن والحرف والاعمال المتوارثة من اباءهم واجدادهم ولم يسلط

عليها الضوء ولم تلق اهتماما من قبل أصحاب القرارللبحث عنها بشكل منفصل من اجل تطويرها وربطها بالمؤسسة التعليمية الى ان ظهرت بعض الأفكار من انصار المدرسة التقليدية "الكلاسيكية "التي اكدت على أهمية تطوير هذا الجانب عن طريق التعليم والتدريب المستمر وتوظيفه في تخصصات عديدة ودمجه بالمؤسسة التربوية والتعليمية لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو المستمر للافراد بمختلف تخصصاتهم الإنتاجية في العمل .

في منتصف القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد على العلاقة بين مستويات التعليم للقوى العاملة ومستوى انتاجهم وبين تكاليف التعليم ومخرجاته ومدى انتفاع سوق العمل من المخرجات التعليمية وتوظيفها لزيادة الإنتاج الوطني وتحقيق عوائد إنتاجية كبيرة، وفي مطلع ستينيات القرن الماضي ظهر الاهتمام بما يسمى باقتصاد التربية والتعليم في عدد من الدول الاوربية وامريكا مما مهد لظهور فرع جديد من العلوم الاقتصادية يهتم بدارسة العلاقة بين تكاليف التعليم بالمؤسسات التعليمية ونسب الانفاق المالي عليه من جانب واهمية المخرجات المترتبة عليه على مستوى الافراد المتلقين للتعليم ومدى تاثيره على زيادة الدخل القومي للدولة من جانب اخركما أشار (العياشي،٢٠١٨: ٧).

بدا اهتمام الاتجاهات الحديثة في علم الاقتصاد بدور التعليم في تكوين الدخل وانعكاسات الاستثمار في المؤسسات التربوية في زيادة راس المال ،وتصنيف النفقات على التربية والتعليم بين الاستهلال والإنتاج ورسم العلاقة بين النفقات على التعليم ومخرجاته ونتاجاته ،وضرورة وضع خطط للتعليم وربطها بتاهيل القوى العاملة اللازمة للاقتصاد الوطني وتكييف مناهج التعليم وربطها بمتطلبات العمل والإنتاج للاقتصاد الوطني للدول.

عملية التحليل الاقتصادي في مدخلات ومخرجات التعليم

يذكر (Coombs,1987.p,22) وجود علاقة بين علم الاقتصاد والتعليم ويؤكد على ان التعليم يساهم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومستوى النمو الاقتصادي ويدرس مستويات الانفاق على التعليم ومستوى مخرجاته "نتاجاته" في البلد المعني ،ولا شك ان مستويات التعليم في البلدان الغنية"المتقدمة " يفوق مستويات التعليم في بلدان العالم الثالث "النامية " ، ويعزى ذلك الى اهتمام البلدان المتقدمة بالتربية والتعليم وتخصيص الموارد المادية لها ،فضلا عن اعداد القوى العاملة والاهتمام بالنوعية والكمية وتلبية متطلبات المؤسسات الاقتصادية ومدى حاجتها الى التخصصات المهنية والعلمية التي تنتجها المؤسسات التعليمية لسد احتياجات سوق العمل ومدى التشابه والمواءمة بين القطاع التعليمي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات استهلاكية وانتاجية .ويتمثل الجزء الإنتاجي في العملية التعليمية بمشاركة المعلمين والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات وروؤس الأموال لانتاج مجموعة كبيرة من المعلومات والخبرات والمهارات التي يحصل عليها الخريجون ومن ثم توظيفها في المؤسسات الاقتصادية

وغيرها يحصل بموجبها الخريجون على دخل مادي وفقا للوظيفة المناطة بهم وتخصصهم العلمي والمهني اما الجزء الاستهلاكي في العملية التعليمية يتضمن تلبية حاجات المتعلمين بتوفيرالتعليم والخبرات بكافة جوانبه المعرفية وبالتالي تتم عملية التحليل الاقتصادي للعملية التعليمية من حيث مدخلاتها ومخرجاتها والعوائد المترتبة عليها إضافة الى مدى اشباعها لحاجات الافراد والمجتمع. **الانفاق والعوائد في عملية التعليم:**

تحتاج العملية التعليمية الى أموال كثيرة ومتعددة الجوانب تتضمن بناء المدارس والمعاهد والجامعات وتجهيزها بالمواد والمستلزمات الضرورية إضافة الى أجور المعلمين والاداريين والعاملين فيها ،كما انها تتميز بالاستمرارية على المدى البعيد لتخرج الأجيال المتتالية لاسيما وان الطلبة والمعلمين والقائمين يقضون في المدرسة سنوات عديدة من عمرهم لمواصلة التعليم الى مرحلة التخرج وهذه المدة تؤخذ بنظر الاعتبارعند حساب تكاليف التعليم لانها تعد سنوات ضائعة في العملية الإنتاجية لحين انتاج المؤسسة التعليمية نتاجاتها "المخرجات " وهذا ما اطلق عليه المفكر الاقتصادي (شولتز،١٩٧٥: ٧١) بالكسب الضائع وفسرذلك ،على ان التعليم في المرحلة الابتدائية والمتوسطة يعد ضرورة ملحة ينبغي على الدولة توفرها للافراد لانها بمثابة القاعدة الثقافية للبيئة والمجتمع وان التعليم الثانوي والجامعي يعدان اقتطاعا من وقت الإنتاج وفترة مهمة لتاهيل المتعلمين واكسابهم الخبرات والمعارف والمهارات من جانب اخر.فيتم احتساب تكاليف التعليم وفق القاعدة الاتية :مجموع الانفاق على التعليم ومؤسساته + الفرص الضائعة (مدة الدراسة) ويتناولها اقتصاد التعليم بالمعادلة الاتية : "حساب التكاليف الاجمالية +حساب الوحدة التعليمية "ويقصد بالوحدة التعليمية الفرع الدراسي او المرحلة او الصف واحيانا تحسب تكلفة الفرد الواحد في المرحلة الواحدة على مدة سنوات الدراسة .

والغاية من دراسة تكاليف التعليم ومصادر تمويله وتوزيع اعباءه هي تحديد عوائد التعليم على مستوى الفرد المتعلم وعلى مستوى الاقتصاد الوطني للبلد المعني وتوزيع اعباءه بين المستفيدين من خدمات التعليم ومخرجاته لزيادة دخولهم وبالتالي ينعكس التعليم إيجابيا على نمو الاقتصاد الوطني بزيادة إيرادات الحكومة وتعدد أنشطة الاقتصاد الوطني وزيادة دخل المتعلمين نظرا لارتفاع انتاجيتهم كما أشار الى ذلك(كامل،٢٠٠٧ : ٦١).

ويهتم اقتصاد التعليم بدراسة العائدات الاقتصادية التي تتضمن زيادة في الدخل القومي ودخل الافراد والتي ترتبط بالعملية التعليمية الناتجة عنه ويتاثر كل من الدخلين السابقين بالعوامل الخارجية الغير مرتبطة بالعملية التعليمية لذا تنحصر عائدات التعليم في ذلك الجزء من الدخل المتاثر بالتعليم والتدريب حصرا ،وهناك طرق متعددة لحساب وتحديد ذلك الجزء المتاثربالتعليم والتدريب منها :"طريقة الارتباط "بين مدخلات التعليم وتكاليف التعليم والدخل الفردي والقومي الناتج عن تلك العملية او"طريقة التوزيع" التي تحدد مساهمات كل من عوامل الإنتاج الأساسية

في الناتج الإجمالي وما تبقى من فائض يرجع الى عملية التعليم وهناك "طريقة التوازن المباشرة "وتتضمن تكاليف تعليم فرد واحد اومجموعة من الافراد والدخل الذي يحصلون عليه من عملية التعليم (أبو تراب،٢٠٢١ : ٦٢).

ولا يمكن اهمال اثر التعليم في رفع المستوى الثقافي وزيادة مستوى اكتساب الخبرات وتوسيع افق المتعلمين المعرفية خارج حسابات هذه الدوائر المتعددة وسيؤدي كل ذلك الى تحسين فرص الرخاء والرفاه الاجتماعي ورفع معدل مستويات العيش الرغيد وانخفاض معدلات الجريمة في المجتمع وسيادة القوانين والانضباط وحب الوطن والانتماء اليه والدفاع عن سيادته وحماية مكتسباته الوطنية والقومية .

كفايات التعليم واثرها في تحقيق النمو الاقتصادي

اهتمت العديد من البحوث والدراسات بأهمية كفايات التعليم واثرها على العلاقة الارتباطية بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها واولت اهتمامها بتلك المدخلات للحصول على افضل النتائج "المخرجات" ويتم ذلك في اقتصاد التعليم بقياس الكفايات التعليمية واشكالياتها المتمثلة بالتنوع في مدخلات النظام التعليمي ومخرجاته، وان قياس كفاية العملية التعليمية تكون اكثر دقة وموضوعية اذا تمكنت من تحقيق مخرجات محددة باقل التكاليف المادية كما اكد ذلك (المركزالعربي للبحوث التربوية،٢٠١٢) وتختلف مستويات الكفاية التعليمية في النظام التعليمي فهناك نظام تعليمي تتحقق فيه الكفاية التعليمية في الجانب التقني مثلا لكن لايمكن تحقيق الكفاية في الجانب الاقتصادي اذا كانت النفقات اكثر مما يجب ويمكن ان يحصل العكس وهناك الكفاية الداخلية للتعليم وتتمثل بمعدلات النجاح وتسمى بالانتاجية المباشرة والكفاية الخارجية للتعليم وتتمثل بمستوى النظام التعليمي العام للبلد المعني ويمكن ان تقاس على مستوى النظام التربوي لمراحل دراسية معينة، وقياس المخرجات "النتاجات" للعملية التعليمية تعد من الصعوبات التي تواجه عملية قياس الكفايات التعليمية ويصعب تحديدها مثل استخدام أدوات غيرموثوق بها كالامتحانات واختبارات الأداء ومدى فاعلية إنتاجية المتعلمين في عملهم او الأجور التي يحصلون عليها وغير ذلك من العوامل المؤثرة التي يصعب قياسها بدقة وموضوعية الامر الذي يجعل من قياس كفاية التعليم مسالة أخلاقية بين الباحثين والمهتمين وكثيرا ما يتم اللجوء الى القياس النوعي للتعليم دون القياس الكمي ويستدل على كفاءة المتخرجين بالاداء المتميز ونجاحهم بالعمل او قيامهم بالابحاث العلمية المتعددة في مجال عملهم لتحقيق الجودة النوعية كما اكدتها(التميمي،١٤٣٩: ١٢).

اثر اقتصاد التعليم في اعداد القوى العاملة

ان من الأهداف المهمة للمنهج التربوي اعداد خريجين مؤهلين اعدادا يتناسب وحاجات المجتمع ويلبي متطلبات الاقتصاد الوطني وتعد القوى العاملة المتعلمة احد العوامل الرئيسة

لنجاح فاعلية الإنتاج وجودته واعلى إنتاجية من القوى العاملة التي تفتقد للتعليم ،وان مردود مخرجات التعليم الجيدة يتوقف على مدى ملائمته لحاجات الاقتصاد الوطني والقدرة على رفع انتاجيته ويذكر(Growth,2009,p:19)ان ذلك يتم عن طريق وضع خطط التعليم وتنظيمها باعتبارها احد الجوانب المهمة في اقتصاد التعليم مع استمرارية التعليم والتدريب اثناء الخدمة لتحسين مهارات العاملين وتزويدهم بالخبرات المتطورة واثراء معارفهم وتنمية ثقافاتهم لاعادة تاهيلهم بما يتوافق مع مستجدات المعرفة والتطور العلمي للوصول الى تنمية اقتصادية شاملة .

وذكر(الساعي ،العماري ،٢٠١٧: ٥٤) ان وظائف التعليم وعلاقته بعلم الاقتصاد تتلخص في خمسة نقاط وعلى النحو الاتي:

- زيادة معارف الافراد والعمل على تنمية مهاراتهم التي يحتاج اليها الاقتصاد الوطني.
- ضرورة تكيف الافراد مع متطلبات العمل وشروطه .
- الكشف المبكر عن مواهب الافراد والعمل على استمرار تنميتها .
- إقامة الدورات التدريبية للمعلمين وتزويدهم بالخبرات المهنية واعدادهم لمهنة التدريس بكفاءة عالية .
- الاستمرارفي تقديم البحوث من قبل الافراد في المؤسسات التعليمية .

الإشكاليات التي تواجه عملية اقتصاد التعليم

هناك الكثير من الإشكاليات التي تواجه عملية اقتصاد التعليم تتمثل بوجود معوقات تقف امام تطوير هذه التجربة في المجال التربوي والتعليمي وتمت الإشارة اليها في العديد من الدراسات ومنها ما ذكره (عابدين ،٢٠٠٠) بالنقاط الاتية :

- عدم مواءمة مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل .
- نقص المعلومات عن حاجة الاقتصاد الوطني من القوى العاملة مما جعل بعض مخرجات العملية التعليمية غير مناسبة لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية .
- وجود تناقض أحيانا في بنية الاقتصاد الوطني مع مخرجات التعليم للبلد المعني .
- عدم مواءمة خطط التعليم أحيانا بين عملية الانفاق على التعليم ومدى الاستفادة من مخرجاته ونتاجاته .
- كثرة الاختصاصات وتوسعها في التعليم الجامعي والدراسات العليا انتج فائض كبير من الخريجين عن حاجة سوق العمل مما أدى الى بطالة مقنعة عند توظيف عدد منهم اكثر من حاجة سوق العمل اوالبطالة الظاهرة لعدم توظيفهم في القطاعات الإدارية والاقتصادية .

اثر اقتصاد التعليم في الاستثمار وتكوين راس المال

وفقا للدراسات التربوية حول مخرجات التعليم وتاثيرها في سوق العمل تعد التربية صناعة مربحة عند زيادة عوائدها الاجتماعية والاقتصادية على نفقات تكاليفها ويسهم الاستثمار في

التعليم في تحديد نفقات التعليم وتوزيعها وفق البرامج التعليمية وتكوين راس المال وكيفية استثماره في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي .ان اجراء البحوث والدراسات في اقتصاد التعليم حول تاثيرراس المال البشري باستخدام المعارف والخبرات والمهارات التي اكتسبتها القوى العاملة عن طريق التعليم في عملية الإنتاج وجعل راس المال البشري موازيا لراس المال المادي الذي يشمل التجهيزات والالات والاليات والايدي العاملة ومكان العمل المستخدم في العمليات الإنتاجية المختلفة ، وكانت نتائج تلك الدراسات تؤكد ان زيادة راس المال البشري يؤدي الى زيادة راس المال المادي ويحقيق النمو الاقتصادي لتميزه بالديمومة والاستمرارعلى عكس راس المال المادي الذي يستهلك المعدات والالات بانتاجه السلع الاستهلاكية، ومع استمرار الاستعمال يفقد جزء من طاقته الإنتاجية بينما الخبرات والمعارف والمهارات البشريه تزداد نموا وتكون اكثر قدرة وجودة في الإنتاج بالاستعمال وتحقيق الكفاية في عملية الإنتاج(عبيد وفاروق،٢٠٢٠:٥٤).

أنواع المهارات التي يتطلبها سوق العمل

يتطلب سوق العمل ريادة اعمال يمتلكون مهارات متعددة غالبا ما يبحث عنها أصحاب المشاريع لانجاز متطلبات عملهم بكفاءة واتقان وتحقيق النجاح والجودة في مشاريع الإنتاج وكسب المزيد من المستهلكين وتقديم افضل الخدمات والحصول على سمة التميز في سوق العمل ،ويمكن تقسيم المهارات التي يتطلبها سوق العمل الى مهارات "ناعمة ومهارات صلبة " كما جاء في دراسة (الزهراني ،٢٠١٩ : ٧١) وبينها على النحو الاتي:

أولا- المهارات الناعمة "Soft Skills" ،وتشمل السمات الشخصية التي يمتلكها الفرد وتتطور وتنصقل نتيجة المرور بعدد من الخبرات والمواقف وبمرور الوقت تتطور لتحدد طريقة العمل على مستوى الافراد اوالجماعات لخلق بيئة ملائمة لظروف العمل والتناغم معها وتشمل الصفات الشخصية كالمرونة واخلاقيات المهنة وتعزيز الثقة بالنفس وامتلاك الرؤية الواضحة والقدرة على الاقناع وإصدار الاحكام فيما يتعلق بمهام العمل والرغبة في التعلم وتحفيز الطاقة الإيجابية وحسن التواصل والتعاون مع الاخرين ومهارة القيادة وإدارة العمل واتقان التنظيم والابداع وحل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة والعمل بروح الفريق الواحد .

ثانيا- المهارات الصلبة " Hard Skills " ،وتشمل القدرات الفاعلة ذات الأداء القابل للقياس والتعلم المستمر والتي يتم اكتسابها خلال الفصول الدراسية والدورات التدريبية وتتطلب امتلاك مهارات خاصة ومتقنة في مجال العمل كاستخدام برامج الحاسوب والتحليل الاحصائي واستخراج البيانات واتقان العمل بمهارة عالية على جميع البرمجيات وقاعدة البيانات والتمكن من لغات البرمجة ومهارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة نظم الإدارة والتخزين والتسويق عبر الانترنيت .

المصادر

-أبو تراب،تغريد ،٢٠٢١،اقتصاديات التعليم واثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

-التميمي،مدى مصلح سيف،١٤٣٩هـ ،مدخل الى اقتصاديات التعليم ،المملكة العربية السعودية.

-الحاج ،احمد علي،٢٠١٢،اقتصاديات المدرسة،ط٢،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن.

-الزهراني،مها مسفر سعد ،٢٠١٩،الاتجاه نحو التعليم الذاتي وعلاقته بالمثابرة لدى الطالبات الموهوبات بمنطقة الباحة ، ع ٨، مج ٣٥ ، مجلة كلية التربية، محافظة أسيوط ،مصر.

-الساعي ،احمد ،العماري ،بدرية ،٢٠١٧،نحن والتربية دراسة تحليلية في قضايا التربية والمجتمع المعاصر ،ع١٨٨،مجلة التربية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع .

-العياشي ،زرزار،٢٠١٨،دور التعليم في رفع راس المال البشري وتحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال المعاصرة ،مجلة كيرالا،جامعة كيرالا ،الهند

-المركز العربي للبحوث التربوية ،٢٠١٢،اقتصاديات التعليم ،الطبعة الأولى،الكويت.

-شولتز،جورج،١٩٧٥،القيمة الاقتصادية للتربية ،ترجمة محمد العفيفي،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ،مصر.

-عابدين،محمود عباس،٢٠٠٠،علم اقتصاديات التعليم الحديث،الطبعة١،الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع،كلية التربية،جامعة قناة السويس،الإسماعيلية،مصر.

-عبيد،كمال محمد ،فاروق ،طارق،٢٠٢٠،اقتصاديات التعليم ،جامعة افريقيا العالمية،الدار العالمية للنشر،القاهرة ،مصر.

-كامل،محمد علي،٢٠٠٧،اقتصاديات التعليم نظرة تحليلية رسالة التربية،سلطنة عمان.

المصادر الأجنبية

-Cooms-p.& Hallak .1987.J.Cost Analysis in Education :A Tool for policy and planning London :Johns Hopkins . Universitg parss.

-Growth Economy .2009.N.David weill .ISDN.Wesley Addison pearson :Boston.